

باختصار شديد يرفض الرئيس و المدير العام ل دفع ثمن كيديات سياسية نالت من سمعة الهيئة واتهمته شخصياً باهدار المال العام (مثل 17 مرة امام الأعداء) و توقيع عقود باسم الهيئة و السبب الرئيسي عدم صدور الموازنات في مواعيدها وعدم تسيير مرفق عام وذلك من 2015 و حتى تاريخه. صحيح ان الكيديات في بلد تفوح منه روائح الفساد كثيرة واهمها سوق نائب حالي اتهامات للهيئة على خلفية عدم حصول شقيقه على بونات بنزين، وممارسات متعددة من وزير يسعى الى مصالح انتخابية ادت الى توظيفات فرضت على الهيئة وصولاً الى مراسلات بالجملة حصلت عليها "النهار" تؤكد عدم مصادقة وزارة المال على موازنة الهيئة على الرغم من قرارات قضائية طلبت تسيير المرفق العام اي باختصار تخبط سياسي كيدي ربما يجعل من قطاع الاتصالات و الانترنت غير موجود في اواخر هذا العام. وصحيح ان إيرادات الهيئة تغيرت هذا العام ولكنها لا زالت تناهز 179 مليار ليرة حتى شهر حزيران 2020 ووصول اعداد مشتركى الداتا الى 278024 الف مشترك بزيادة 33.4 بالمئة للشركات وحدها.

هيئة أوجيرو تقوم بالأعمال التي تكلفها بها وزارة الإتصالات بناء للمرسوم رقم 3269 تاريخ 2018/6/19، وسنداً لهذا المرسوم تقوم المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الإتصالات بإعداد مشروع عقد مع هيئة أوجيرو لصيانة وتشغيل المنشآت والشبكة الهاتفية من الموازنة المرصودة لهذه المديرية العامة، لذلك كانت هيئة أوجيرو وتنفيذاً للموجبات التعاقدية معها للصيانة والتشغيل مع وزارة الإتصالات تطلب تجديد العقود معها لتسيير المرفق العام، أما المرجع الصالح لتوقيع هذه العقود وتجديدها فهي المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الإتصالات، بعد أن يتم إقرار موازنة هذه الوزارة وتوافر الإعتمادات اللازمة وفي حال عدم توفر هذين الشرطين لا يمكن تجديد العقد أو توقيع عقد جديد.

في ظل الظروف التي كانت تؤخر صدور موازنة وزارة الإتصالات كانت المديرية العامة للاستثمار والصيانة تطلب من هيئة أوجيرو الاستمرار بتسيير المرفق العام الى حين استكمال اجراءات تجديد العقود العائدة للصيانة والتشغيل. وعلى سبيل المثال فإن موازنة العام 2019 صدرت بتاريخ 2019/7/31 مما حال دون توقيع العقد قبل هذا التاريخ.

ان الاستمرار بتنفيذ أعمال صيانة وتشغيل المنشآت والتجهيزات العائدة لوزارة الاتصالات كلفت به هيئة أوجيرو بموجب كتاب من وزير الاتصالات مستنداً على عقد العام 2019 وبناء على المرسوم رقم 3269 (تاريخ 2018/6/19) القاضي بتكليف هيئة أوجيرو بأعمال صيانة وتشغيل منشآت وتجهيزات الشبكة الثابتة العائدة لوزارة الاتصالات بموجب عقد اتفاق رضائي يحدد سنوياً يعقد ما بين الوزارة والهيئة.

وفي تاريخ 16 / 1 / 2020 وفي كتاب موجه للمدير العام للاستثمار في وزارة الاتصالات باسل الأيوبي طلب المدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس واستناداً الى ورود للنيابة العامة لدى ديوان المحاسبة كتاب النائب جهاد الصمد المؤرخ في 2020/1/2 يعترض بموجبه على مشروع عقد اتفاق رضائي بين وزارة الاتصالات عن العام 2019، على اعتبار أن هيئة أوجيرو قد باشرت بالتنفيذ خلال العام 2019 من دون وجود عقد موقع معها ومن دون الاستحصال على موافقة ديوان المحاسبة المسبقة على هذا العقد مما يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة النافذة وهدراً للأموال العمومية.

ويقول المدعي العام لدى ديوان المحاسبة القاضي فوزي خميس انه استند الى تقرير التفتيش المركزي اعلاه والمتضمن تقرير التفتيش المالي المؤرخ في 2019/7/23 ومطالعة المفتش العام المالي المؤرخة في 2019/8/22 مع كامل ملف التحقيق المتعلق بأوضاع هيئة أوجيرو. و يضيف "أنه يتبين من مضمون تقرير التفتيش المركزي المشار إليه أعلاه وجود مخالفات مالية فاضحة وهدر للأموال العمومية وحالات توظيف غير قانونية وانفاق مبالغ مالية بصورة غير مبررة ومن دون احترام النظام المالي للهيئة ومن دون الحصول على تأشيرة مراقب عقد النفقات لدى الهيئة".

و عليه طلبت النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة "التريث في الاجراءات الآيلة الى وضع مشروع العقد موضع التنفيذ إلى حين صدور نتيجة التحقيقات من قبل النيابة العامة لدى ديوان المحاسبة وذلك حرصاً على المصلحة العامة وحفاظاً على الأموال العامة".

والمعلوم ان الهيئة قد عانت في السنة الاخيرة من نقشف قمري وهي لا زالت تنتظر الحصول على 170 مليار ليرة من السلطات المالية (استنزفت جميع احتياطياتها منذ 1997) ومن عدم توحيد الرؤية القانونية بين ديوان المحاسبة و المدعي العام و اللجنة النيابية للاتصالات ووزارتي الاتصالات والمالية. هذه السكيزوفرنيا خلصت الى عدم تسلم الهيئة مصادقة وزارة المال على موازنة 2017 و 2019 وسط استهزاء سياسي نيابي بمصالح قطاع دونه تعطيل الكثير من مصالح اللبنانيين وشل معظم قطاعاته.

في إطار العمل على حل مشكلة العقود العالقة بين "أوجيرو" ووزارة الاتصالات - مديرية الاستثمار والصيانة وديوان المحاسبة، اجتمع وزير الاتصالات في حكومة تصريف الأعمال طلال الحواط مع مجلس ديوان المحاسبة برئاسة رئيسه القاضي محمد بدران وتبلغ الوزير خلال الاجتماع، أن "عقد العام 2017 لا يزال عالقاً عند مدّعي عام التمييز القاضي غسان عويدات"، وهنا سأل الحواط "لماذا توجّه الملف من "هيئة التشريع والاستشارات" إلى المدّعي العام من دون أن يمرّ بديوان المحاسبة؟

ولخصت مراسلة ارسلت من هيئة اوجيرو في 2020/11/10 الى رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران المراحل التي مرت بها عقود الصيانة والتشغيل للأعوام 2020/2019/2018/2017 ان عدم توفر السيولة اللازمة لدفعها الى الغير يؤدي الى التأخير في تأمين المستلزمات والمواد التي يتم استعمالها لتسيير هيئة اوجيرو مما ينعكس سلباً على إجراءات التشغيل الأمر الذي يؤدي الى تعطيل الخدمات وتراجع العائدات خاصة بعد الجهود التي بذلتها اوجيرو لزيادة العائدات من الشبكة الثابتة والخدمات التي تؤمنها هذه الشبكة للمواطنين اضافة الى انخفاض النفقات التشغيلية.

مراحل توقيع عقد الصيانة والتشغيل للعام 2017

قامت هيئة اوجيرو بإرسال كتاب مشروع مصالحة رقم 13188/أ.هـ/2017 بتاريخ 2017/11/20 بقيمة 176.660 مليار ليرة لبنانية استناداً الى الاعتماد المعقود في عام 2016 في موازنة وزارة الاتصالات والعقد المرسل الى ديوان المحاسبة لحاجتها الماسة الى الاموال لتسيير المرفق وقد احال الوزير الكتاب الى المدير العام للإستثمار والصيانة بموجب احالة رقم 1/5857/و بتاريخ 2017/11/29 مع الموافقة على اجراء عقد مصالحة مع هيئة اوجيرو.

وبتاريخ 2017/12/26 ارسل المدير العام للاستثمار والصيانة الكتاب الرقم 1/11782ص يشرح فيه خلاصة الوضع التعاقدى مع هيئة اوجيرو نهاية العام 2017 واكد بموجبه ان مشروع عقد المصالحة المرسل لم يتم السير به وطلب وزير الاتصالات من هيئة اوجيرو اعداد جدول بالمبالغ المدفوعة فعلياً. وبتاريخ 2018/6/4 ارسل وزير الاتصالات الكتاب الرقم 1/5857/و يطلب بموجبه جداول الأعمال والقيم المالية التي انفقتها الهيئة خلال عام 2017 ليصار الى تحضير عقد مصالحة وعرضه على الهيئات المختصة.

بتاريخ 2018/7/11 أرسل المدير العام للاستثمار والصيانة كتابه رقم 1/11842 ص 2017 يطلب من هيئة اوجيرو ايداع المديرية العامة للاستثمار والصيانة بالإضافة الى النفقات المعقودة، النفقات المصروفة عن العام 2017 وتلك غير المسددة للغير.

ويعد طلب وزير الاتصالات اعداد جداول بالنفقات الفعلية للعام 2017 تم ارسال عقد المصالحة الاخير بقيمة 108.038.915.63 ل.ل. ولم تقم الهيئة الا بتنفيذ الاتفاق على الاعمال والصيانة الواردة في هذا الكتاب، يضاف اليها فروقات الرواتب والاجور المطلوبة بموجب موافقة وزير الاتصالات واستناداً الى رأي ديوان المحاسبة بخصوص تعويضات نهاية الخدمة.

ثانياً: مراحل توقيع عقد الصيانة والتشغيل للعام 2018

بعد صدور المرسوم رقم 3269 بتاريخ 2018/06/19 القاضي بتكليف هيئة اوجيرو بأعمال الصيانة والتشغيل تم إبرام العقد بعد المناقشات والاجتماعات العديدة التي عقدت في ديوان المحاسبة وصدور قراره بالموافقة عليه بتاريخ 2018/12/05 وإبلاغه بتاريخ 2018/12/19 فيكون هذا العقد الوحيد الموقع بين وزارة الاتصالات - المديرية العامة للإستثمار والصيانة وهيئة اوجيرو.

وتجدر الاشارة الى ان عقد الصيانة والتشغيل للعام 2018 وقع بمبلغ حوالي 125 مليار ليرة لبنانية تم لحظها كمساهمة في الموازنة في حينه وعدم لحظ اي مبلغ في بند "صيانة اخرى" المخصص اصلاً لنفقات الصيانة والتشغيل وخلافه.

ثالثاً: المراحل التي قطعها عقد الصيانة والتشغيل للعام 2019

وبعد الغاء بند المساهمة في الموازنة عام 2019 تعذر السير بالتجديد لعدم لحظ اي مبلغ في بند "صيانة اخرى" المخصص لنفقات الصيانة والتشغيل وبعد مناقشة الموازنة خلال الاجتماع الذي عقد لدراسة مشروع الموازنة للعام 2019 في وزارة المالية لحظ مبلغ 118 مليار ليرة لبنانية في بند صيانة أخرى. بتاريخ 2018/12/6 طلبت المديرية العامة للإستثمار والصيانة من هيئة اوجيرو بكتابها رقم 1/13705.ص تاريخ 2018/12/6 تزويدها بجدول النفقات التشغيلية التقديرية للعام 2019 للسير بتجديد العقد.

وجهت هيئة اوجيرو الكتاب رقم 11517/هـ.ا/2018 تاريخ 2018/12/12 تطلب بموجبه تجديد العقد بقيمة 118 مليار. بتاريخ 2019/1/23 اعدت المديرية العامة للاستثمار والصيانة مشروع عقد مؤشراً عليه بقيمة 118 مليار، الا ان تخفيضات طرأت على الاعتماد الملحوظ في بند صيانة أخرى وأصبح الاعتماد بقيمة 64.4 مليار ل.ل. في قانون الموازنة للعام 2019 الصادر بتاريخ 2019/7/31.

بتاريخ 2019/8/1 ارسلت هيئة اوجيرو الى الوزير كتاباً يحمل الرقم 7156/هـ.أ/2019 تاريخ 2019/8/1 مرفقاً به مشروع عقد اتفاق بقيمة 64.4 مليار ل.ل. بتاريخ 2019/11/7 اعاد مراقب عقد النفقات الملف بالاحالة رقم 168/م طالباً التريث لغاية تشكيل حكومة جديدة كون النفقة المرتقبة لا تدخل في مفهوم تصريف الاعمال وعدم اعطائه مفعولاً رجعيّاً.

وبتاريخ 2019/11/20 وجه رسالة الى مراقب عقد النفقات لإعادة النظر وعرض الملف على ديوان المحاسبة حيث تقضي المصلحة العامة باستمرار اعمال الصيانة والتشغيل والتي لم تتوقف اصلاً خلال العام 2019.

ثالثاً: مراحل توقيع عقد الصيانة والتشغيل للعام 2020

1. ان الاعتمادات المتوفرة للصيانة والتشغيل في هذه الموازنة 48.3 مليار لبنانية فقط اي اقل من الاعتمادات التي كانت مخصصة في العام 2019 والتي بلغت 64.4 مليار ليرة لبنانية.

2. ان فروقات سعر الصرف للعملة الأجنبية في السوق الموازية أدت الى زيادة اكلاف المواد والتجهيزات ومستلزمات صيانة الشبكة إضافة الى الخدمات بما يناهز أربعة اضعاف عما كانت عليه في العام 2018 والعام 2019 مما أدى الى انخفاض القدرة الفعلية للموازنة والسيولة المتوفرة لدى الهيئة. لذلك وسنداً للعقد الموافق عليه من قبل ديوان المحاسبة والذي تبلغ قيمته 48.3 مليار ليرة لبنانية فأى تأخير في دفع رصيد المبلغ المحدد في العقد سيؤدي الى توقف اعمال الصيانة والتشغيل لأسباب قاهرة خارجة عن إرادة هيئة اوجيرو اذ ان النقص في السيولة أدى الى عدم شراء الحاجات واللوازم والمعدات وشراء مادة المازوت لتأمين التيار الكهربائي للقيام بالمهام المطلوبة وتأمين طلبات وزارة الاتصالات سنداً للعقد.

لغاية تاريخه لم يتم تنظيم عقد للعام 2021 بعد ان شارفت سنة 2020 على الانتهاء كما ان موازنة 2021 لم يتم بحثها او إقرارها مما سيؤدي الى التأخير في تنظيم وإقرار العقد للعام 2021 وهنا السؤال ما هي الأطر الإدارية والقانونية لتسيير المرفق العام خاصة بعد عرض كل المراحل السابقة.